الأنباء
الاثنين 16 مايو 2011

خلال ندوة "لماذا الاستجواب؟" التي نظمتها كتلة العمل الشعبي في الدائرة الخامسة

السعدون والعنجري: نعم لدينا أجندة لإسقاط رئيس الوزراء وإنقاذ البلد من سياساته

خالد الطاحوس ومسلم البراك واحمد السعدون وعبدالرحمن العنجري خلال ندوة «الشعبي» (قاسم باشا)

أحمد الديين مع بعض الحضور

علي الدقباسي خلال الندوة

رفض النائبان أحمد السعدون وعبدالرحمن العنجري ما تردد حول نية الحكومة احالة استجوابهما لرئيس الوزراء الى اللجنة التشريعية أو المحكمة الدستورية، واصفين هذه الخطوة بالضحك على الذقون.

وقال النائب احمد السعدون خلال الندوة التي أقامتها كتلة العمل الشعبي بعنوان «لماذا الاستجواب؟» ان ما يطرح بشأن كل استجواب حيث لم يقدم استجواب إلا وأثيرت حوله شبهة للمحكمة الدستورية وهو نوع من العبث السياسي فقد أقسمنا في البرلمان والوزراء على احترام الدستور والقوانين والقبول بكل ما ورد فيه، مضيفا بالقول ما نسمعه عن المحمد أنه يجتمع بالوزراء ويطالبهم بالرد على الاستجواب، أما هو فيذهب إلى الدستورية فلماذا؟

وأضاف: نرفض ونعترض على ما يطرحه النواب والحكومة حول الذهاب للمحكمة، فأين الجانب غير الدستوري في الاستجوابات؟ أتحداهم ان يذكروا لنا جانبا غير دستوري كما ان الحجة بأن نعطيها فرصة حجة ساقطة.

وبين السعدون ان الاستجواب يتكون من 4 محاور وهي في عدم التزام الحكومة بخطة التنمية التي تعتبر هي الأولى منذ سنة 86، وكانت ناجحة حيث كان المجلس يرفض الخطط التنموية السابقة لأنها كانت تأتي بنفس التوجه لأنها تذهب المليارات إلى جيوب البعض القلة، ونحن كنا نقول بأن المفترض أن تؤسس لها شركات.

وقال: ان الخطة الجديدة أدخل المجلس عليها تعديلات جوهرية غيرت مسار الخطة من قبل النواب، وقد فوجئوا عندما دعمنا الخطة وتحمسنا لها، لاننا اعددناها بعد أن ضيعتها الحكومة منذ سنوات.

وأوضح ان المحور الثاني كان موجودا طوال تولي المحمد الحكومة وفيه مخالفات وهو محور قسائم أبوفطيرة وقد حصلت على التقرير النهائي والذي قدم لمجلس الوزراء وكنا نقول بإلغاء العقد لأنها قضية بمئات الملايين غير الكلام الذي قاله ديوان المحاسبة وأن هناك تلاعبا.

واشار الى ان التغيير النهائي المقدم من اللجنة فيه الفتوى والتشريع وهيئة الصناعة وقد كانت اللجنة واضحة ولكن بمناسبة أن البيع تم بأكثر من 75 دينارا للمتر للقسائم كلها فما زاد على ذلك يجب أن تعود الأموال للدولة، فالفرق بين ما يجب أن تباع به هذه القسائم وبين البيع الفعلي، يتراوح بين 1600 و2000 دينار يجب أن يعود للدولة بفارق 1910، وقال: ذهبتم للدستورية لأن المحمد يستطيع أن يضبط الأمور، ولكن القضية لا تستحق.

وبشأن المحور الثالث، أكد النائب السعدون انه يتعلق بـ «زين»، لأن هذه الشركة نصيب الحكومة فيها 25٪ وهي تعتبر أموالا عامة، مشيرا إلى أنه من المستغرب أن تصل مكافأة الرئيس التنفيذي في الشركة إلى 27 مليون دينار، ثم تنازل عنها وخفضها إلى 3 ملايين و800 ألف، علاوة على المكافآت وكذلك قرار بيع «زين» السعودية من دون سبب، إضافة إلى بعض القرارات التي أضرت بأموال الشركة في ظل صمت ممثل الحكومة خلال الجمعية العمومية عند التصديق على قراراتها حيث لم تتكلم الحكومة بكلمة ولم تشارك في القرارات.

الإحالة إلى الدستورية أو التشريعية «ضحك على الذقون»

ما حدث في الحكومة الأخيرة نوع من المكياج السياسي

وقال: لما وقفوا أمام الحقيقة المرة، قالوا: سنحولها لديوان المحاسبة ليدقق على المكافآت في الدول الأخرى، مستغربا هذا التوجه، مضيفا ان ديوان المحاسبة يراقب تطبيق القوانين المحلية فقط وليس له أي شأن بالدول الأخرى، مستغربا هذا التوجه.

مضيفا أن ديوان المحاسبة يراقب تطبيق القوانين المحلية فقط وليس له أي شأن في الدول الأخرى. ولفت إلى أن هناك إجراءات تمت وبيوع تمت من قبل مجلس الإدارة ومن قبل جهة، وهو ما نعتبره تضارب مصالح، وإذا كان هذا صحيحا فليستقل رئيس الوزراء.

وبين ان المحور الرابع هو قضية البيئة، ولولا الاتصالات التي تمت، أعطت الأمم المتحدة الكويت فرصة بتكليف معهد الأبحاث وإلا كان من الممكن عمل تجميد لكل الاعتمادات السابقة.

واضاف: لولا الخشية من أن يقال إننا نحاول تجاوز الآخرين، فإن من الممكن إضافة بند، هو إعادة استجواب وزير النفط والإعلام، ومجرد عودة الوزراء الذين تم استجوابهم يعني وجوب استجواب رئيس الوزراء فعلا ، فرئيس وزراء الحكومة السابقة التي قبلت بأن يضرب الناس والمواطنون ونواب الأمة والدكاترة، فليس في الحكومة من هو جدير بالاحترام، وهذا الكلام ينسحب على كل وزير جديد قبل العمل في حكومة ناصر المحمد.

وتمنى من المحمد بدلا من الذهاب إلى المحكمة الدستورية أن يقول أنا مستعد للاستجواب، ولكن إذا سار بنفس الطريق من محاولة تعطيل الحق الدستوري فإن هناك استجوابات من كتلة التنمية والإصلاح، وإذا لم يتقدموا بها فإننا سنتقدم بالعديد من الاستجوابات إلى رئيس مجلس الوزراء.

ومن يعتقد أن لدينا أجندة لإسقاط رئيس الوزراء فإننا نقول: نعم إن لدينا أجندة لحماية البلد من رئيس الوزراء. نحن نريد أن يعترف الرئيس بأن يفند الأخطاء وأن ينبهنا إذا كنا نحن المخطئين.

إخراج سياسي

أما النائب عبدالرحمن العنجري، فتساءل في بداية حديثه: «لماذا استقالت الحكومة؟ وقال: هو سؤال منطقي يجب التمعن فيه، وإذا كان الاستجوابات في ذهن السلطة نوعا من الإحراج السياسي، فإن أدوات الاستجوابات موجودة منذ 1961 ونحن الآن في سنة 2011، والاستجواب ليس قنبلة ذرية او طائرات تريد ان تقصف الكويت وإنما ممارسة مهنية للنائب.

وقال: إذا كانت هناك استجوابات في حكومات سابقة تم تقديمها للشيخ أحمد الفهد، والشيخ أحمد العبدالله، والشيخ محمد الصباح، فإن من المفترض أن يصعد كل وزير منهم إلى منصة الاستجواب، وأن تأخذ العملية ممارستها السياسية، ومن ثم فإن النواب هم الذين لديهم الحق في أن يعبروا عن الشعب ويقرروا منحهم الثقة سواء في استمرارهم أو عدمه. مؤكدا ان الوزير الذي يواجه الأمة هو الذي يحظى بثقة الأمة هو الذي يستحق الاستمرار في وزارته والعكس صحيح، ومن لا يواجه الأمة فليقعد في بيته، مؤكدا ان الدولة وخطة التنمية لا تتوقف على وزير معين، فنحن كلنا زائلون.

واضاف: نفاجأ أن تأتي الحكومة بنفس الوزراء المستجوبين، مع تغييرات طفيفة لا جديد فيها، مضيفا أن الحكومات في دول العالم المتقدم تتغير بنهجها ورؤيتها وعقليتها ورأسها، ولكن الحكومة الحالية لدينا لم تتغير، وإنما ما حدث هو نوع من المكياج السياسي.

واضاف: من الجانب الاجتماعي نحترم رئيس الوزراء، لكننا نراقب أداءه السياسي، والمفترض أن يحاسب وزراءه قبل البرلمان، وأن يمارس اختصاصاته، وأن يخرج على أجهزة الإعلام ويدفع بخطة التنمية ومشروع المواطنة، ولكن للأسف هذه الحكومة منذ 2006 وحتى الآن نفس العقلية والرؤية والأداء، ولذا، فعندما استقالت الحكومة وقعدنا 40 يوما، كان ذلك أكبر استهزاء بالأمة.

هناك مبرر في أن البرلمان يعرقل التنمية، مشيرا إلى ان الأغلبية التي وقفت مع الرئيس أصبحت عبئا على الحكومة.

وأشار إلى انه بعد تشكيل 6 حكومات يأتي نفس الرئيس للمرة السابعة ويشكل حكومة فهذا لا يجوز، وأنا أرى، من أجل المصلحة الوطنية وان الكويت تستحق رئيس وزراء مهنيا ذا عقلية اقتصادية وله باع طويل ويطبق خطة التنمية ويحاسب وزراءه قبل البرلمان.

واشار إلى ان الهروب إلى المحكمة الدستورية «ضحك على الذقون» ونوع من المناورة السياسية، وتساءل: هل يعقل أن تأتي حكومة لمدة سنة وتكون شبهات وعند المحاسبة تستقيل، ثم تعود من جديد مع ماكياج؟ هذه سخرية.

كن فارساً

وأضاف: أنا أسأل الأخوة الذين وقفوا مع الشعب الكويتي في الاستجواب الأخير: ما الذي تغير؟ فلنذهب إلى رئيس الوزراء ولنسقطه، مؤكدا ان الاستجواب يحوي محاور مستحقة وهي فنية وموضوعية، وسأقول للرئيس: كن فارسا واصعد المنصة والكويت لا نجامل عليها.

وتحدث العنجري عن الوحدة الوطنية وقال انها ليست شعارات وكلمات إنشائية فقد مللنا من ذلك لكن الوحدة الوطنية أن يكون لدينا محطات فضائية مراقبة رقابة ذاتية، لأن اللعب على النسيج الكويتي وبث النعرات يجب أن يكون خطا أحمر وأن يكون لديكم حس وطني فمجتمعنا صغير ولا يتحمل.

وأكد ان كل مجتمعات العالم متنوعة عقائديا ومذهبيا واجتماعيا، ولا يوجد لديهم كلام عن الوحدة الوطنية لأنهم يمارسونها، وما يجمعها هو دولة الدستور ومشروع الوحدة، أما لدينا فعندنا مشروع فرق تسد.

من ناحيته تساءل عضو لجنة التكتل الشعبي محمد الهملان: ماذا يمثل الاستجواب للشعب؟ هو إرادة الأمة الحرة في الرقابة والتشريع، مشيرا إلى أن المحتوى له بنود ومبتغى يمثل الرقابة والمتابعة والمحاسبة حيث ان أي استجواب يجب أن يحقق تشخيص الحالة وتحديد الخطأ وتصحيح مساره ومحاسبة المخطئ والمقصر وهذه هي أهدافه، وإلا على الدنيا السلام، وستستمر الحكومة في نهجها وأخطائها بمساعدة بعض النواب الذين باعوا ضمائرهم وإرادة الأمة الحرة وأجروا مواقفهم وهذا ما جعلنا نخاف على الدستور والذي هو صمام الأمان.

وأضاف أن التمسك بالدستور مطلوب لنطمئن على تطبيق بنوده، مشيرا إلى أن هذه رسالة للشعب تحت عنوان الوحدة الوطنية والتي يجب التمسك بها والمحافظة على النسيج الاجتماعي للوطن الذي هو سورنا في أي طارئ، محذرا من الدخول في صراعات ذات طابع طائفي، والتي لم تدخل دولة إلا نخرت عظامها، كما حمل الحكومة المسؤولية عن تطبيق القانون والحفاظ على الوحدة الوطنية.

● فليح العازمي

جانب من الحضور في ندوة «الشعبي»